اجتماع لندن يبحث في ترتيبات مؤتمر الحوار والانتخابات والتقدم المحرز في تخصيص التعهدات

الرئيس: ماضون في الانتقال باليمن إلى عهد جديد وبما يعزز ثقة المانحين والمجتمع الدولي

■ مؤتمر الحوار الوطني البداية الحقيقية للولوج إلى عملية البناء السياسي الجديد

لندن/سبأ

أكد الأخ الرئيس عبدربه منصور هادي رئيس الجمهورية التمسك بكافة الالتزامات في تنفيذ ما تبقى من خطوات المبادرة الخليجية وإنهاء هذه المرحلة بالصورة التي تعزز ثقة المانحين والمجتمع الدولي بإرادة الانتقال باليمن إلى عهد جديد تحفظ وحدته وأمنه واستقراره.

وقال الأخ رئيس الجمهورية في كلمة ألقيت في الاجتماع الوزاري الخامس لمجموعة أصدقاء اليمن الذي عقد أمس في العاصمة البريطانية لندن :"نؤكد لكم تمسكنا بالوفاء بكافة التزاماتنا في تنفيذ ما تبقى من خطوات المبادرة الخليجية وأن ننهي هذه المرحلة بالصورة التي تعزز ثقتكم بإرادتنا في الانتقال باليمن إلى عهد جديد يحفظ له وحدته وأمنه واستقراره، ويلبي طموحات كل اليمنيين رجالا ونساءً شباباً وشيوخاً في تحقيق مطالب الإصلاح الكامل للدولة ومحاربة الفساد وضمان نظام الحكم الرشيد بما يكفل للجميع حقوقهم وكرامتهم".

وأضاف :" إنكم تعلمون أننا على أبواب تدشين مؤتمر الحوار الوطني الشامل في 18 من مارس الجاري الذي يعتبر البداية الحقيقية للولوج إلى عملية البناء السياسي الجديد والتي لن تكتمل وتتبلور إلا بالشروع في تنفيذ تعهدات المانحين والنهوض بالوضع الاقتصادي والتنموي والمعيشي للمواطن اليمني".

وعبر الأخ الرئيس عن سعادته في انعقاد الاجتماع الخامس لمجموعة أصدقاء اليمن وتمنياته بالنجاح لأعماله، معربا عن تقديره الشخصي وتقدير الشعب اليمني للجهود الحثيثة التي تبذلها الدول والمنظمات الأعضاء في المجموعة من أجل دعم الجمهورية اليمنية في مسيرة التغيير والإصلاح وبناء اليمن الجديد الذي تتحقق فيه طموحات شعبنا في الحرية والعدالة والتنمية والعيش الكريم.

واستطرد الأخ رئيس الجمهورية مخاطباً أعضاء المجموعة قائلا :"إن اجتماعكم هذا يمثل خطوة هامة في تعزيز التعاون فيما بيننا ولتقييم ما انجز في المرحلة الثانية من تنفيذ المبادرة الخليجية وكذلك ما تحقق من تخصيص لالتزامات المانحين التي يتطلع المواطن اليمني ليرى آثارها على أرض الواقع".

وتابع :"إننا ننتظر من لقائكم هذا التسريع في تطوير آلية العمل التي تجمع بين اختصار طرق التنفيذ وإزالة تعقيدات البيروقراطية والتزام مبدأ الشفافية والنزاهة لدى الجانبين، فانتظار المواطنين في اليمن قد طال كثيراً ليروا تحسناً في حياتهم المعيشية وفي وفاء الحكومة بوعودها، وأصبح من الضرورة أن يروا نتائج ملموسة لجهود أصدقاء اليمن خلال ما تبقى من المرحلة الثانية للمبادرة الخليجية ".

وجرى خلال الاجتماع الذي عقد برئاسة مشتركة لوزير الخارجية الدكتور أبوبكر القربي ووزير الخارجية البريطاني وليام هيج ووزير الدولة للشؤون الخارجية بالمملكة العربية السعودية الدكتور نزار بن عبيد مدني وبمشاركة ممثلي 39 دولة ومنظمة عربية وإقليمية ودولية وفي مقدمتهم الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية عبداللطيف الزياني، ووكيل الأمين العام للأمم المتحدة للشؤون السياسية السفير جيفري فيلتمان والمستشار الخاص للأمين العام للأمم المتحدة لشؤون اليمن جمال بنعمر .. جرى مناقشة أربعة موضوعات رئيسة شملت آخر المستجدات على صعيد الترتيبات الجارية لتدشين مؤتمر الحوار الوطني الشامل في 18 مارس الجاري، وكذا سير التحضير والاعداد للانتخابات المقرر إجراؤها في فبراير 2014م، بالإضافة الى تقييم مستجدات الوضع الاقتصادي، وخاصة مستوى التقدم في سير تخصيص التعهدات المالية المعلنة من الدول والمنظمات المانحة ومدى إتاحتها للإنفاق على برامج التنمية وتحويلها من وعود على ورق إلى مشاريع تنفيذ على أرض الواقع، بالإضافة إلى الوضع الأمني، بما في ذلك الإصلاحات في قطاعات العدالة.

واستمع المشاركون خلال مداولاتهم في الملف السياسي إلى تقرير قدمه رئيس وفد اليمن وزير الخارجية الدكتور أبوبكر القربي عن التقدم المحرز في تنفيذ المبادرة الخليجية والعملية السياسية أكد فيه أن اليمن قطع أشواطا كبيرة في العملية السياسية منذ انعقاد الاجتماع الرابع للمجموعة في 27 سبتمبر 2012 في نيويورك على هامش الاجتماع الـ67 للجمعية العامة للأمم المتحدة وآخرها الدعوة لعقد مؤتمر الحوار الوطني يوم 18 مارس الجاري.. معتبرا انعقاد هذا الاجتماع فرصة سانحة لمجموعة أصدقاء اليمن للوقوف على التقدم المحرز في المجالات السياسية والاقتصادية والأمنية ومناقشة العقبات التي تعترض مسار التسوية السياسية واتخاذ الإجراءات المناسبة لحلها .. فضلا عن كونه يشكل رسالة دعم ومساندة للقرارات والإجراءات التي اتخذها ويتخذها الأخ الرئيس عبدربه منصور هادي،رئيس الجمهورية، وحكومة الوفاق الوطني في سبيل إنجاح العملية السياسية التاريخية في اليمن والوصول بها الى غاياتها المرجوة.

وقال الدكتور القربي :"لقد حظيت اليمن باهتمام خاص واستثنائي من قبل الدول الأعضاء في مجلس الأمن الدولي حيث قام المندوبون الدائمون بزيارة صنعاء في 27 يناير الماضي بهدف دعم ومساندة الأخ رئيس الجمهورية وحكومة الوفاق الوطني في الإجراءات التي يتخذونها لاستكمال تنفيذ المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية وقراري مجلس الأمن رقم 2014 و2051، وإظهاراً للموقف الدولي الداعم للتحول السلمي في اليمن كنموذج يحتذى به في المنطقة والعالم وأهمية وصوله عبر الحوار الى النهايات المنشودة، كما هدفت الزيارة الى التشديد على أن المجلس سيتخذ إجراءات ضد أية أطراف تحاول إعاقة تنفيذ متطلبات المبادرة الخليجية وقرارات مجلس الأمن آنفة الذكر".

دعوة أصدقاء اليمن إلى إعلان موقف قوي وداعم للحكومة ضد أي تدخل خارجي

واستعرض وزير الخارجية في تقريره الخطوات المنجزة في اليمن منذ انعقاد الاجتماع الوزاري الرابع لمجموعة أصدقاء اليمن على صعيد تنفيذ المرحلة الثانية من المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية..مبينا في هذا الشأن أن اللجنة الفنية للإعداد والتحضير لمؤتمر الحوار الوطني الشامل قامت خلال فترة عملها بجهود كبيرة للتحضير الأفضل لمؤتمر الحوار الوطني الذي يعد حجر الزاوية بالنسبة للعملية الانتقالية من أجل ضمان مشاركة كافة مكونات المجتمع بما في ذلك الأحزاب السياسية والشباب والمستقلين ومنظمات المجتمع المدني، وتلقت أسماء ممثلي كافة المجموعات المشاركة في الحوار الذي سيمثل منتدى مفتوحاً وشفافاً وحراً لمناقشة كل القضايا التي تهم مستقبل اليمن بما في ذلك شكل النظام السياسي وتعديل الدستور وقانون الانتخابات والقضية الجنوبية وقضية صعدة بما يعزز أمن واستقرار ووحدة اليمن ويقوي دولة النظام والقانون ويحقق الأمن والاستقرار والعدالة الاجتماعية والتنمية الاقتصادية ويرسم ملامح مستقبل اليمن الجديد.

وتابع قائلا:" لقد قدمت اللجنة الفنية للإعداد للحوار الوطني تقريرها النهائي إلى رئيس الجمهورية في 12 ديسمبر 2012 الذي أشار إلى أن الجمعية العامة ستتكون من (565) مشاركاً يمثلون كافة الأطياف السياسية والمنظمات المدنية والشباب والمستقلين الى جانب الحراك والحوثيين، كما تم وضع جملة من المعايير والشروط للمشاركة، وقدمت الأحزاب السياسية المشاركة في الحوار أسماء ممثليها إلى اللجنة الفنية كما استقبلت اللجنة آلاف الطلبات من قبل الشباب ومنظمات المجتمع المدني والمستقلين للمشاركة في المؤتمر".

ومضى يقول:" ولتهيئة الأجواء المناسبة للحوار الوطني، أصدر رئيس الجمهورية عدداً من القرارات والإجراءات ومنها القرار الصادر في 8 يناير 2013م بتشكيل لجنتين: الأولى لمعالجة قضايا الأراضي والأخرى لمعالجة قضايا الموظفين المتقاعدين في المجال المدني والأمني والعسكري، وقد باشرت اللجنتان عملهما والذي من المقرر أن ينتهي خلال سنة، كما أصدر رئيس الجمهورية قراراً في 18 يناير 2013م بتشكيل الأمانة العامة لمؤتمر الحوار وتعيين أمين عام ونائبين له".

وأردف الدكتور القربي قائلا:" وإلى جانب هذه القرارات والإجراءات، أعلن رئيس الجمهورية يوم 18 مارس 2013م موعداً لانطلاق فعاليات مؤتمر الحوار الوطني الذي سيرأسه الأخ رئيس الجمهورية بنفسه، باعتبار أن هذه المناسبة ستمثل حدثا تاريخياً في مستقبل اليمن".

وأضاف :" ونحن اليوم على بعد 10 أيام فقط من موعد بدء المؤتمر، نود التأكيد أن على جميع القوى الوطنية بكل مشاربها السياسية والثقافية والمجتمعية التفاعل الوطني الكامل من أجل انجاح المؤتمر واغتنام هذه الفرصة التاريخية من أجل العدالة والحرية والمساواة واعتبار المؤتمر تأسيساً جديداً لمنظومة حكم جديدة تتواكب مع الحداثة والقرن الواحد والعشرين".

وتطرق إلى التحضيرات الجارية للانتخابات الرئاسية والبرلمانية المقرر إجراؤها في فبراير 2014، موضحا أنه تم تشكيل اللجنة العليا للانتخابات في 29 نوفمبر 2012م، وباشرت اللجنة أعمالها لإعداد السجل الانتخابي من أجل ضمان انتخابات رئاسية وبرلمانية منظمة وفقاً للجدول الزمني للعملية الانتقالية.

وأشار وزير الخارجية إلى أن الأخ رئيس الجمهورية أحال إلى مجلس النواب مشروع قانون المصالحة والعدالة الانتقالية الهادف الى معالجة الجرائم والاضرار التي حصلت عام 2011 وتعويض الضحايا من أجل المضي باليمن إلى الامام.

وتناول الدكتور ابوبكر القربي في تقريره التحديات الراهنة التي تواجه العملية الانتقالية في اليمن،مبينا في هذا الشأن أنه على الرغم من ان العملية الانتقالية في اليمن المبنية على المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية وقراري مجلس الأمن 2014 و2051 تسير قدماً في المسار الصحيح الا انها ما تزال تواجه العديد من التحديات والعقبات في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والامنية والانسانية .

وعرض في هذا الشأن أبرز تلك التحديات والمتمثلة بالحاجة إلى مزيد من تهيئة الاجواء اللازمة لمؤتمر الحوار الوطني وضمان المشاركة الكاملة في أعماله مع توفير الضرورات اللوجستية له وكذا قُصر الفترة الزمنية للعملية السياسية حيث لم يتبق الا اقل من عام لإنهائها في حين أن هناك العديد من القضايا الهامة التي يجب انجازها خلال هذه الفترة القصيرة ولاسيما صياغة الدستور والاستفتاء عليه واستكمال التحضير للانتخابات النيابية والرئاسية في فبراير 2014م إلى جانب محاولات بعض الاطراف اعاقة وتقويض العملية السياسية والعودة باليمن إلى المربع الاول ورفض بعض الاطراف المشاركة في مؤتمر الحوار الوطني وتبني بعضها الدعوة إلى انفصال المحافظات الجنوبية والشرقية وهو ما يمس احد الثوابت الوطنية الاساسية ويتناقى مع روح المبادرة الخليجية وقراري مجلس الأمن وبالتالي يعكر صفو الحوار، فضلا عن التحديات الأمنية ولاسيما التهديد الذي يشكله تنظيم القاعدة الإرهابي والاغتيالات التي حدثت في الفترة الماضية والتي استهدفت شخصيات أمنية وسياسية مع تواصل الاعتداءات على انابيب النفط والغاز، بجانب التهديدات التي تتعرض لها اليمن ومياهها الاقليمية وهي من الأمور التي في حال استمرارها قد تسهم في بطء تنفيذ المبادرة الخليجية .

واستعرض من ضمن تلك التحديات الصعوبات الناجمة عن قيام بعض الاطراف بإعاقة جهود رئيس الجمهورية في مجال إعادة هيكلة القوات المسلحة والأمن وانهاء انقسام قوات الجيش والأمن وكذا التحديات الانسانية التي تواجهها اليمن، حيث تؤثر على ثلث السكان فضلا عن كون نحو 10.5 مليون نسمة يعانون من انعدام الأمن الغذائي وأكثر من نصف السكان لا يحصلون على المياه النظيفة والصرف الصحي وثمة نحو 500 الف نازح داخلياً إضافة إلى اعباء استضافة أكثر من مليون لاجئ من دول القرن الافريقي، بالإضافة الى التحديات الاقتصادية وفي مقدمتها ارتفاع معدلات الفقر والبطالة، وعجز الموازنة، وتباطؤ تحويل تعهدات المانحين المعلنة في مؤتمر المانحين بالرياض واجتماع أصدقاء اليمن في نيويورك خلال سبتمبر 2012م، الأمر الذي يُهدد الانتقال السلس وتنفيذ المرحلة الثانية من المبادرة الخليجية.

كما استعرض الدكتور القربي في تقريره الخطوات التي ستتخذها اليمن من الآن وحتى المؤتمر الوزاري السادس لمجموعة أصدقاء اليمن المزمع عقده في سبتمبر 2013م بنيويورك، وأبرزها استكمال تنفيذ المرحلة الثانية من المبادرة الخليجية وبالتحديد استحقاقات الحوار الوطني والاعداد للاستفتاء على الدستور والانتخابات البرلمانية والرئاسية، بجانب الشروع في مؤتمر الحوار والعمل على الانتهاء منه خلال الفترة المحددة وهو ما يستدعي توفير الميزانية واتخاذ مزيد من الخطوات الضرورية لخلق بيئة ملائمة للمؤتمر من خلال معالجة المظالم لأبناء المحافظات الجنوبية وإعادة إعمار المناطق التي تضررت من المواجهات المسلحة في صعدة وأبين، وكذا تنفيذ مشاريع في المناطق اليمنية المختلفة بغية تعزيز الاستقرار وتحسين الأوضاع المعيشية للمواطنين واقرار مشروع قانون المصالحة والعدالة الانتقالية مع استكمال الخطوات المطلوبة في إطار استكمال إعادة هيكلة الجيش والأمن، وتدشين عمل الجهاز التنفيذي لتسريع استيعاب تعهدات المانحين بوتيرة عالية، والالتزام بالإطار المشترك للمسئوليات المتبادلة بين الحكومة والمانحين، فضلا عن قيام اللجنة العليا للانتخابات والاستفتاء

البيان الختامي للاجتماع الوزاري الخامس لأصدقاء اليمن بلندن يؤكد على:

دعم خطة التنمية والإصلاح في كافة المجالات..

■ ضرورة تغطية المانحين كافة تكاليف المشاريع لدعم المرحلة الانتقالية

لندن/ سبأ

> صدر مساء أمس في لندن بيان الرئاسة المشتركة للاجتماع الوزاري الخامس لأصدقاء اليمن في ختام أعمال الاجتماع الذي عقد أمس في العاصمة البريطانية ..في ما يلي نص البيان:

متابعة للاجتماع الوزاري لأصدقاء اليمن المنعقد في نيويورك في 27 سبتمبر 2012م، عقد وزراء خارجية مجموعة أصدقاء اليمن اجتماعهم الخامس في لندن يوم 7 مارس 2013م برئاسة مشتركة لكل من المملكة المتحدة والمملكة العربية السعودية والجمهورية اليمنية وحضر الاجتماع 39 دولة ومنظمة دولية.

ويأتي لقاء أصدقاء اليمن لإظهار دعمهم المستمر للعملية الانتقالية في اليمن بقيادة فخامة الرئيس عبدربه منصور هادي وفقاً للمبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية.

وأكدت المجموعة على أهمية دعم خطط التنمية والإصلاح للحكومة اليمنية في المجالات السياسية والاقتصادية والأمنية والإنسانية.

وشددت المجموعة على دعمها الكامل لوحدة وسيادة واستقلال وسلامة أراضي اليمن وكذا التزامها باستمرار دعم خطط العملية الانتقالية في اليمن وفقاً لمبدأ عدم التدخل في شؤون اليمن الداخلية.

وأكدت المجموعة على أهمية أن تكون الفترة الانتقالية عملية شاملة وبقيادة يمنية.

وقد ناقشت المجموعة التقدم المحرز على مستوى الالتزامات المقرة في الاجتماع الوزاري السابق وتركزت النقاشات حول المواضيع الخمسة الآتية:

- وضع المؤتمر الوطني للحوار والإصلاحات الدستورية.
- التحضيرات للانتخابات في فبراير 2014م.
- مدى تنفيذ التعهدات المقدمة لليمن بمبلغ 7.9 مليار دولار في 2012م.
- الوضع الإنساني الخطير.
- الأمن بما في ذلك إصلاح الأجهزة العسكرية والأمنية والقضائية.

> الجانب السياسي:

مؤتمر الحوار الوطني:

- رحبت المجموعة بإعلان بدء مؤتمر الحوار الوطني في 18 مارس 2013م والمرتكز على مبدأ الشمولية. وأكدت المجموعة على أن مؤتمر الحوار الوطني يشكل حجر الزاوية بالنسبة للعملية الانتقالية وهو الطريق الوحيد للشعب اليمني لمعالجة كافة القضايا وبناء اليمن الجديد.
- دعت المجموعة كافة الأطراف للمشاركة بشكل نشط وبناء في الحوار وضمان أن تشمل مشاركة ممثليهم العدد المطلوب للمرأة والشباب.
- أثنت المجموعة على عمل اللجنة الفنية للحوار ورحبت بتشكيل الأمانة العامة لتنظيم وتوظيف ودعم الحوار معبرة عن ثقتها في قيادتها ودعم المجتمع الدولي لجهودها.
- رحبت المجموعة بالدور الأساسي الذي تلعبه دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والأمين العام للمجلس بهدف انجاح العملية الانتقالية في اليمن بما في ذلك جهود دعم مؤتمر الحوار الوطني.
- كما رحبت المجموعة بالجهود الفنية والتنظيمية لفريق الأمم المتحدة المساعد للجنة الفنية للتحضير للحوار وكذا الدور الأساسي الذي يلعبه المستشار الخاص للأمين العام للأمم المتحدة لإنجاح العملية الانتقالية.
- سلطت المجموعة الضوء على أهمية حل كل القضايا السياسية خاصة قضية الجنوب وصعدة ورحبت المجموعة بتشكيل لجنتي معالجة قضايا الأراضي والمبعدين المدنيين والأمنيين والعسكريين من المحافظات الجنوبية.

وحثت المجموعة الحكومة اليمنية وأعضاء هاتين اللجنتين على الاستمرار في التحقيقات حول هذه القضايا.

- ورحبت المجموعة بالبيان الرئاسي لمجلس الأمن في 15 فبراير 2013م الذي عبر فيه المجلس عن قلقه من التقارير الواردة بشأن التدخل في العملية الانتقالية خاصة المؤتمر الوطني للحوار وأكد على استعداده لاتخاذ مزيد من الاجراءات بما في ذلك التدابير بموجب المادة 41 من ميثاق الأمم المتحدة إذا استمرت هذه الأعمال الهادفة الى تقويض حكومة الوفاق الوطني والعملية الانتقالية.

> الانتخابات الوطنية:

- رحبت المجموعة بالخطة التشغيلية المقدمة من الحكومة اليمنية نيابة عن اللجنة العليا للانتخابات والاستفتاء من خلال جدول زمني يوضح المعالم الأساسية لإنجاز الانتخابات الرئاسية والبرلمانية في فبراير 2014م وفقاً للجدول الزمني للعملية الانتقالية.
- عبرت المجموعة عن دعمها لجهود اللجنة لإعداد السجل الانتخابي الالكتروني الشامل ورحبت بالمساهمات المقدمة من المجتمع الدولي لتقديم الدعم الفني والمالي لإجراء الانتخابات والتي تكمل تمويل الحكومة اليمنية.
- رحبت المجموعة بالجهود الفنية والتنظيمية المستمرة من قبل فريق الأمم المتحدة لمساعدة الحكومة اليمنية في تنظيم وعقد الانتخابات والاستفتاء.

العدالة الانتقالية والمصالحة وحقوق الإنسان:

- رحبت المجموعة بتخصيص المبالغ لتعويض ضحايا العنف في 2011م وشجعت بقوة التصديق السريع لقانون العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية مدركة أهمية الاستجابة لمطالب العدالة والمحاسبة.
- واستذكاراً للقرار الصادر في سبتمبر 2012م لتشكيل لجنة وطنية للمساءلة حول ادعاءات انتهاك حقوق الإنسان، حثت المجموعة الحكومة اليمنية على البدء فوراً بالتحقيقات الشفافة والمستقلة.
- عبرت المجموعة عن تقديرها للحكومة اليمنية لالتزامها بحقوق الانسان وشجعتها أيضاً على المزيد من الاستعجال في تنفيذ توصيات مفوضية حقوق الإنسان التي قبلتها الحكومة اليمنية.

> الجانب الاقتصادي

- لاحظت المجموعة أن مبلغ التعهدات الـ7.9 مليار دولار من قبل المجتمع الدولي في 2012م لدعم العملية الانتقالية في اليمن، ومنه مبلغ 4.4 مليار مقدمة من دول مجلس التعاون، قد تم تخصيص 6 مليارات دولار منه والموافقة على 2.7 مليار دولار وسحب 1.8 مليار دولار.

وبناءً على هذا التقدم، حثت المجموعة الحكومة اليمنية والمانحين على العمل سوياً لضمان سرعة وفعالية تنفيذ المشاريع الممولة.

ودعت المجموعة الدول التي لم تخصص تعهداتها بعد أن تخصصها بدون تأجيل وأن تكون هذه التخصيصات متوائمة مع الأولويات والمشاريع المقرة في البرنامج المرحلي للاستقرار والتنمية -2012 2014م.

- وأخذا في الاعتبار الوضع الحساس في اليمن، أكدت المجموعة على أن التعهدات المعلنة في الرياض ونيويورك في العام 2012م تمثل مبالغ جديدة.
- رحبت المجموعة بتشكيل الجهاز التنفيذي الذي سيعمل على تسريع استيعاب تعهدات المانحين ومراقبة تنفيذ المشاريع الممولة عبر المساعدات الدولية وكذا مراقبة تنفيذ سياسة الإصلاحات المقرة في الإطار المشترك للمساءلة. وشددت المجموعة على سرعة إحراز تقدم في تجهيز المشاريع وإعادة البناء ومشاريع بناء القدرات التي سيكون لها أثر مباشر على حياة الشعب اليمني.
- أثنت المجموعة على جهود الحكومة في تحسين مناخ الاستثمار وتشجيع الاستثمار في اليمن بما في ذلك من خلال تأسيس منتدى من القطاعين العام والخاص وحثت على تنفيذ الاصلاحات الأخرى المقرة في الاطار المشترك للمساءلة. ودعت المجموعة إلى استكمال انضمام اليمن لمنظمة التجارة العالمية في الوقت المناسب.
- عبرت المجموعة عن قلقها من ميزانية الحكومة اليمنية للعام 2013م لاسيما استمرار الانفاق المرتفع على الرواتب ودعم الوقود وارتفاع سعر الفائدة وانخفاض

"دعم سيادة اليمن ووحدته وجهوده في مكافحة الارهاب"

"الحوار الوطني الطريق الوحيد لبناء اليمن الموحد"